المحاضرة الاولى

مقدمة

من السمات التي ميزت العلاقات الدولية خلال ٠٣ عقود الاخيرة هو النمو السريع و المتزايد **للأعمال الدولية في مجالات التبادل التجاري والاستثمارات و الادوات المالية** (التدفقات التجارية والمالية) .

و يعزي هذا النمو في حجم التدفقات التجارية والمالية بين الاسواق العالمية الى انفتاح الاسواق العالمية على بعضها البعض والنمو الهائل والسريع في :

- **التكنولوجيا الصناعية و الانتاج** (اساليب ، ادوات وانظمة الانتاج الحديثة والمتطورة).
- **تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات الالكترونية و الاعلامية** (قدرة البنوك على التحويل الفوري للأموال) .
- **انتشار المراكز المالية وظهور الاساليب الحديثة لإدارتها .**

اولا : المفاهيم الاساسية

١) مفهوم الاعمال الدولية :

ان المقصود بمصطلح الاعمال الدولية أي نشاط استثماري او تجاري لمنتج او تاجر لسلعة او خدمة يتعدى مداه وانتشاره الحدود لبلد ما.

وقد وردت عدت تعريفات في ادبيات الاعمال الدولية من ضمنها تعريف (**shiva Ramu**) حيث يعرفها على انها : " **أي نشاط تجاري او خدمي تقوم به أي منظمة أعمال عبر حدود وظنية لدولتين او اكثر** " .

كما عرفت ايضا على انها : " **الانشطة التي تقوم بها الشركات الكبيرة التي تمتلك وحدات تشغيلية خارج بلدتها الاصلية (البلد الام)** "

فهي معاملات بين افراد و منشآت من دول مختلفة في شكل انشطة تجارية او استثمارات متنوعة ، تمتاز بالديمومة ويمكن التأثير عليها بأشكال مختلفة ، وهو ما يشكل مجالا لادارة الاعمال الدولية .

٢) مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر :

هو شراء وتملك أصول خارجية في شركات عاملة او المساهمة فيها ، أي امتلاك شيء ملموس ومحدد يمكن المستثمر من التأثير بدرجة ما على مسار المنشأة المساهم فيها .

٣) الاستثمار الاجنبي غير المباشر :

ويكون بشراء اوراق مالية في شكل اسهم او سندات تصدرها مؤسسة اجنبية اخرى ، يستهدف الربح ويكون لصاحبه حق غير مباشر لا يمكنه من التأثير في مسار المؤسسة

٤) الشركة الدولية :

هي التي تمتلك او تتحكم في انشطة اقتصادية في اكثر من بلد ، سواء من خلال الاستثمارات المباشرة او غير المباشرة .، إنها إذن :

- ✓ تمتلك طاقة انتاجية في اكثر من بلد
- ✓ تدير طاقتها وفروعها وفقا لاستراتيجية واحدة
- ✓ تشكل إطارا لنقل الاموال والافراد والسلع والافكار سواء بين رئاستها وفروعها او بينها وبين زبائنها و الشركات الاخرى .

يميز بعض المختصين عموما في ادارة الأعمال ما بين الانواع الثلاثة التالية للشركات الدولية

أ- **الشركة الدولية (International Company):** وتكون قاعدة و محور اعمالها في موطنها الام .

ب- **الشركة متعددة الجنسيات (Multinational company) :** وهي التي تتخذ اكثر من موطن لهذة الاعمال .

ت- **الشركة العالمية (Global Company) :** وهي مراحلة متقدمة لا يصبح فيها موطن محدد للشركة من حيث التوجه و النظرة لأعمالها :

ثانيا : أهمية الاعمال الدولية وانواعها

١. اهمية الاعمال الدولية :

وتبرزها الارقام المذهلة لتطور الاعمال الدولية وبشكل تطورت معه الحاجة الى ادارة الاعمال الدولية التي على حداثتها أصبحت لها مكانتها البارزة في حقل المعرفة الادارية .

٢. انواع الاعمال الدولي:

تنقسم الى قسمين (التجارة الخارجية) و (الاستثمار الاجنبي مباشر او غير مباشر)

أ- التجارة الخارجية (Foreign. Trade) .

ب- الاستثمارات الاجنبية المباشرة (D.Foreign . investment) .

ت- الاستثمارات الاجنبية غير المباشرة (I.F.I)

٣. انواع اخرى للأعمال الدولية :

ومنها على وجهة الخصوص :

أ- **الترخيص :**

وبموجب شكله الرئيس فإن الشركة الاجنبية (مثلا كوكاكولا و فنادق هيلتون ...) تقوم بالسماح لشركة اخرى في بلد اخر باستعمال تقنية معينة طورتها الشركة الاجنبية او باستخدام اسم تجاري ملك لتلك الشركة مقابل إتاوة تدفعها الشركة المحلية .

ب- تسليم المفتاح :

هنا تتعهد شركة اجنبية بإكمال مشروع بكاملة او جزء منه على حسب الاتفاق وتنفيذ ذلك المشروع من مراحلة الاولية حتى مرحلة التشغيل .

ت- عقود التصنيع :

هنا تعقد الشركة متعددة الجنسية اتفاقية مع شركة وطنية عامة او خاصة في الدولة المضيفة يتم بمقتضاها قيام احد الطرفين نيابة عن الطرف الثاني بتصنيع و انتاج سلعة معينة وربما وضع علامة الشركة الاخرى عليها وشحنها إليها فهي إذن اتفاقيات انتاج بالوكالة وتكون عادة طويلة الاجل .

ث- عقود التصدير (الوكالة) :

هي عبارة عن اتفاقية بين طرفين يقوم بموجبها احد الطرفين (الطرف الاصل) بتوظيف الطرف الثاني (الوكيل) لبيع او تسهيل او ابرام اتفاقيات بيع سلع و منتجات الطرف الاول لطرف ثالث هو المستهلك النهائي او الصناعي يتلقى الوكيل عمولة عن كل صفقة تتم وهو مجرد وسيط او ممثل حيث يحتفظ الطرف الاول بعلامته التجارية على السلع كما يحتفظ بملكية السلع الى ان تكتمل المبادلة .

ج- الاستثمارات المشتركة :

وبموجبها تقوم الشركة الدولية في حصة مشاركة مع شركة دولية اخرى لتنفيذ مشروع في بلد ثالث ، وقد تدخل الشركة متعددة الجنسيات في استثمار مشترك مع شريك محلي في بلد اجنبي ، واما إدارة هذه المشروعات المشتركة **ثلاث بدائل هي** :

- الادارة المشتركة ،
- الادارة التي يهيمن عليها الشريك صاحب الحصة الاكبر .
- الادارة المستقلة التي يكون فيها للمشروع مديرة العام المستقل عن أي من المشتريكين . التعاقد مع ادارة لكي تدير المشروع

٤. أشكال الاحتكارات و التكتلات في الاعمال الدولية :

إن الاحتكار هو تفاهم او تكتل مجموعة من الشركات م ج يتمركز تحت سيطرتها إنتاج او تصريف الجزء الساحق من هذه البضاعة او تلك سعيا وراء الربح المطلق ، ومن اهم اشكال الاحتكارات لدينا :

- ✓ الكارتلات
- ✓ السنديكات
- ✓ التروست
- ✓ الكونسورتيوم

A. الكارتل (cartel) :

هو تكتل مجموعة من الشركات يتفق اصحابها على تقاسم اسواق التصريف ، وعلى اسعار البيع ويحددون كمية البضائع الواجب انتاجها ، غير ان المؤسسات تصنع وتبيع المنتجات بشكل مستقل .

B. السنديكات (Syndicates) :

تكتل يتكون من شركات اكبر واكثر تطورا من الكارتل ، فأعضاؤه الذين ينتجون بصورة مستقلة ، لايحق لهم ، وفق احكام العضوية ، بيع منتجاتهم او شراء موادهم الاولية بأنفسهم بل يولفون لذلك جهاز تجاريا مشتركا.

C. التروست (Trusts) :

وهو احتكار تصبح فيه ملكية جميع المؤسسات الاعضاء ملكية مشتركة ، ويتقاضى فيه المالكون السابقون (الذين اصبحوا مساهمين) الارباح وفقا لنسبة اسهمهم .

D. الكونسورسيوم (Consortium) :

وهو اتحاد يتكون من اكبر التروستات او المؤسسات من مختلف الفروع الصناعية والبنوك و الشركات التجارية و شركات النقل والتأمين على اساس تبعية مالية مشتركة إزاء كبرى الشركات متعددة الجنسيات .

ثالثا : مناهج إدارة الاعمال الدولية :-

١. طبيعة ادارة الاعمال الدولية :

- ترتكز دراسات الاعمال الدولية على المشاكل الخاصة و الناتجة عن كون المنشأة الدولية تعمل في اكثر من دولة (بيئة دولية) .
- تتم ممارسة الاعمال الدولية من طرف المنشآت الكبيرة و الشركات الصغيرة (لم تعد تقتصر الاعمال الدولية على المنشآت الدولية الكبيرة فقط) .
- تمارس المنشآت في الاعمال الدولية انشطة مختلفة (السلع / الخدمات ، الانتاج/ التسويق ، المعدات/الافراد ...الخ)
- تعتبر المعايير و المتغيرات البيئية الموجودة في البيئة الدولية في غاية الاهمية بالنسبة للمنشأة الدولية .
- تتميز الاعمال الدولية بضرورة انسجام المنشأة الدولية مع الظروف البيئية الجديدة التي تعمل فيها . (المعايير و المتغيرات الاقتصادية، و الحضارية و الثقافية ، والتكنولوجية و القانونية و السياسية ...الخ) .

تمارس المنشأة الدولية انشطتها في السوق الدولية في ظروف غامضة ، و متناقضة ، تخضع للتغير السريع ، مما يستلزم منها جهد أكبر لتحقيق الانسجام و التواؤم مع بيئة التعامل في البلد المضيف (بيئة الاعمال الدولية).

٢. منهجية ادارة الاعمال الدولية ومكانتها من ادارة الاعمال :

كما تعد ادارة الاعمال الدولية جزءا من ادارة الاعمال ، لذا فهي تستخدم الى حد كبير نفس المنهجية وتطبق نفس القواعد والنظم غير ان منهاجها يتطلب بعدا إضافيا يستدعي معالجة خاصة تأخذ في عين الاعتبار المضمار الدولي الخارجي ، بدون اعمال للوضع الداخلي لكل دولة واساليب الاعمال فيها .

٣. الاختلافات الواجب مراعاتها :

- ✓ تباين واختلاف الوحدات السياسية و التشريعية للدول .
- ✓ اختلاف العادات والتقاليد والاعراف
- ✓ تنوع السياسات الوطنية و النزاعات القومية
- ✓ اختلاف النظام الاقتصادي و النظم النقدية و المصرفية
- ✓ اختلاف الاسواق الدولية من حيث الحجم و التوجهات

نهاية المحاضرة الاولى

المحاضرة الثانية

مقدمة

- ☒ لماذا تتاجر دولة ما مع دولة اخرى ؟ لماذا تتبادل الدول السلع ؟ ولماذا لا تنتج كل دولة ما تحتاج إلية بنفسها ؟
- ☒ ماهي ابرز النظريات التي حاولت تفسير اسباب قيام التبادل الدولي ؟ وماهي ابرز الانتقادات الموجهة إليها ؟
- ☒ ماهي الاسباب الحقيقية الكامنة وراء قيام التبادل الدولي؟ وماهي سياسات التجارة الخارجية التي تنتهجها الحكومات إزاء ذلك ؟

ذلك ما سوف نعمل على توضيحه من خلال هذه المحاضرة .

أولا : نظريات التجارة الخارجية

تمهيد :

إن دراسة التطور التاريخي للتجارة الدولية يساعدنا بشكل افضل على فهم ما وصلت إلية الاحوال الاقتصادية لمختلف البلدان ، علما أن الاهتمام بدارسة الخلفيات التاريخية يرجع التاليين :

الاول : هو فهم أن الظروف و الأفكار و المفاهيم الاقتصادية التي كانت سائدة خلال القرنيين السادس عشر السابع عشر (فترة التجاريين) مازال الكثير منها قائما حتى الان .،

والثاني : أن تلك الظروف اثارت بعض الاقتصاديين في تلك الفترة ومنهم خاصة أدم سميث .

وهذا طبعا فضلا عن تراكم المعرفة العلمية من جهة وبيان المسار التاريخي لتسلسل الاحداث و الوقائع الاقتصادية من جهة اخرى .

١. نظرية الميزة المطلقة :

لقد حاولت هذه النظرية ، كغيرها من نظريات التجارة الخارجية تفسير اسباب قيام التبادل الدولي.
صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي المعروف **آدم سميث** ، وتمثلت فرضياتها فيما يلي :

أ- فرضيات النظرية :

- ✓ افتراض اعتماد التبادل الدولي على المقايضة بدل النقود .
- ✓ ثبات تكاليف الوحدة الواحدة مهما كان حجم الانتاج .
- ✓ سهولة انتقال عناصر الانتاج ما بين الصناعات داخل الدولة الواحدة وصعوبة انتقال هذى العناصر ما بين الدول .

- ✓ اسقاطات تكاليف النقل و المواصلات .
- ✓ العمالة التامة للاقتصاد .
- ✓ افتراض المنافسة التامة .

ب- محتوى النظرية :

مضمون النظرية يبينه الدول التالي لدولتين هما أمريكا وبريطانيا في انتاج كل من القمح و النسيج و القائم على أساس اختلاف التكاليف العائد لاختلاف مدخلات عوامل الانتاج ، وخاصة اليد العاملة .

إنتاج عشرة أيام

البيان	القمح/الطن	النسيج/الطاقة
الولايات المتحدة الأمريكية	٩٠	٢٠
بريطانيا	٣٠	٦٠

الملاحظ أن الاولى تنتج القمح ٣ مرات أكفاء من الثانية ، والثانية تنتج النسيج ٣ مرات أكفاء من الاولى .

وعلية تتحدد الاسعار في الدولتين من خلال حساب الاسعار الداخلية في كل دولة على حدة وقبل التجارة بين البلدين ، وفقا لما يلي :

- ❖ الاسعار في الولايات المتحدة :

١طن قمحا = ٩/٢ طاقة نسيج

١طن نسيجا = ٢/٩ طن قمحا أي ٤,٥ طن قمحا ،

٢/٩ طن قمحا = ١ طاقة نسيج

- ❖ الاسعار في بريطانيا :

١طن قمحا = ٢طاقة نسيج

٢/١ طن قمحا = ١طاقة نسيج

الخلاصــة : من الافضل للبلدين التخصص فيما لكل منهما فيه ميزة مطلقة وعلية يفضل له أن تتخصص الولايات المتحدة في إنتاج القمح ، وبالمقابل وبنفس النتيجة تتخصص بريطانيا في إنتاج النسيج

٢. نظرية النفقات (الميزة) النسبية :

صاحب النظرية هو الاقتصادي المعروف ديفيد ريكاردو ، الذي انطلق من نفس فرضيات سلفة سميث وحاول أن يفسر أسباب قيام التبادل الدولي اعتمادا على فكرة أن العمل هو اساس القيمة ، واعتمادا على مثال لدولتين تتميز إحداهما هذه المرة بإنتاج كلا السلعتين بدرجة أكفاء .

وبحساب معدلات التبادل للبلدين قبل قيام التجارة الخارجية بينهما نجد بأن :
للولايات المتحدة ميزة مطلقة في السلعتين إلا أن ميزتها في القمح اقوى (١طن قمحا = ١,٣٣ طاقة نسيج ، اما بريطانيا فمقابل ١طن قمحا تنتج ٢ طاقة نسيج) .
بينما ليس للدولة الثانية (بريطانيا) ميزة في إنتاج أي من السلعتين ، و غير أن وضعها أقل سوءا (نسبيا) في حالة إحداهما وهو ما يعطيها مجالا للتخصص فيها .

الخلاصة :

للولايات المتحدة ميزة مطلقة في السلعتين وتميزا مطلقا في القمح و تخلفا نسبيا في النسيج ، أي انها ستتخلى عما لديها فيه تخلف نسبي وتتخصص فيما لديها فيه تفوق مطلق ،
اما بريطانيا فلها تخلف مطلق فيهما لكنه اقل من حالة النسيج (نسبي) واكثر (مطلق) في حالة القمح ، وهو ما يعني أن لديها ميزة نسبية في انتاج النسيج ،

لذا فإن اختلاف معدلات التبادل الداخلية سيدعو الى التخصص وتبادل الفائض للبلدين .

٣. نظرية نسب عوامل الانتاج :

تطرح هذه النظرية في سياق النظرية النسبية ، وإذا كانت هذه الأخيرة لم تحاول أن تفسر لنا بدقة اختلاف النفقات من بلد لآخر ، فإن هذه النظرية حاولت ذلك مرجعة السبب إلى اختلاف الكميات المتوفرة من كل عنصر من عناصر الإنتاج في تلك الدول . وتنسب هذه النظرية إلى الاقتصاديين **هكشر و أولين**، وضعا نظريتهما على أساس نقدي و حاولا تفسير اسباب وجود المزايا النسبية التي تؤدي لقيام التجارة الدولية :

فرضيتا النظرية :

- ☒ تختلف أسعار عناصر الإنتاج لاختلاف في الوفرة النسبية لكل عنصر داخل البلد المعني (فالأجور تكون رخيصة نسبيا في البلدان كثيرة السكان ، وتنخفض أسعار المواد الخام في البلدان التي تحتوي على موارد طبيعية معتبرة منها ، وهكذا....)
- ☒ تحتاج السلع المختلفة الى نسب أو كميات مختلفة من عناصر الإنتاج (فبعضها يحتاج لعمالة اكثر أي انها كثيفة العمالة واخرى كثيفة رأس المال ، وهكذا..)

النتيجة : سيقوم كل بلد بإنتاج العنصر الذي يتوفر علية بكثرة .

حينما يتم التبادل الدولي سيقوم كل بلد بتصدير السلع التي يتميز في إنتاجها نسبيا ، لذا ستكون اسعارها (نفقات إنتاجها) منخفضة نسبيا ، و بالمقابل يستورد ما يعاني فيه عجزا نسبيا من عناصر الانتاج .

أي أن الدول تنتج وتصدر بالتالي السلع التي تستخدم عناصر الانتاج التي تتوفر لديها بكثرة .

٤. النظريات الحديثة :

تظل نظرية الميزة النسبية هي السائدة بين الاقتصاديين ولكن هناك قلة متزايدة ترفض وتشكك في افتراضات النظرية :

- فالبعض يرفض فرضية ثبات التكلفة ووفرة العناصر محلياً قائلين أن متوسط تكلفة الوحدة يميل إلى الانخفاض مع زيادة الانتاج مما قد يقود إلى الاحتكار عبر قيام الشركات متعددة الجنسية بتخفيض الاسعار لطرد المنافسين .
- يحاجون بإمكانية جلب المواد من الخارج لبناء الميزة النسبية ، فالميزة النسبية يمكن أن تخلق بالتركيز على صناعات بعينها ،
- يرون كذلك أن هناك أسباب اخرى قد تفسر التخصص (أسباب تاريخية أو الصدفة أو الحماية)
- لوحظ كذلك أن اعتماد الدول على التجارة الخارجية يرتبط بمدى حجمها وبالتالي تنوع ظروفها وثرواتها (الدول الكبيرة ذات المساحات الواسعة تميل للاكتفاء الذاتي) ،مما يستدعي من الدول الصغيرة أن تكون أكفأ فيما تتخصص فيه (مثال سنغافورة وهونغ كونغ وتايوان مقارنة بالولايات المتحدة) .

من هنا جاءت النظريات الحديثة للتجارة الخارجية لتجيب عن السؤال التالي :

لماذا تتاجر الشركات مع الخارج ؟

لان تجارة الشركات هي من تجارة الدول فالأسباب عموما هي :

أ – الاستفادة من الطاقة غير المستغلة .
ب – تخفيض التكاليف
ج – تحقيق ارباح إضافية
د- تنويع وتقليل المخاطر
هـ - الاستيراد وضمان الامدادات

ثانيا : سياسات التجارة الخارجية

١ – السياسة التجارية للدولة :

السياسة التجارية هي انعكاس لموقف الدولة ونظرتها إلى التجارة الخارجية كأداة لتحقيق مصالحها الاقتصادية القومية فهي بذلك عمل من أعمال السيادة فلكل دولة أهداف قومية تسعى إلى تحقيقها من خلال سياساتها الاقتصادية المختلفة .

٢- أنواع السياسات التجارية :

عادة ما تنقسم إلى النوعين التاليين :

السياسة الحمائية :

وتعني الوضع الذي تستخدم فيه الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة أو اخرى على المبادلات الدولية من حيث الحجم وطريقة تسوية المبادلات .

وتتمثل الأشكال المختلفة للحماية في :

- الرسوم الجمركية
- نظام الحصص
- الرقابة على أسعار الصرف
- الضرائب الاضافية
- أساليب مختلفة اخرى للحماية (عراقيل إدارية ، شعارات قومية مناهضة ...)

حرية التجارة :

وتعني الوضع الذي لا تتدخل في الدولة في العلاقات التجارية الدولية . وقد تعزز هذا الاتجاه عالميا مع التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة (الغات) في ١٩٧٤ م والتي خلفتها منظمة التجارة العالمية العام ١٩٩٥م .

نهاية المحاضرة الثانية

المحاضرة الثالثه

ادارة الاعمال الدولية في ظل العولمة و المنظمة العالمية للتجارة

مقدمة

- ☒ تمارس ظاهرة العولمة بمختلف ابعادها تأثيرا بالغا على الاعمال الدولية .
- ☒ تأتي منظمة التجارة العالمية لتمثل احدى الركائز الاساسية للعولمة خاصة فيما يتعلق بعولمة التجارة .
- ☒ تتسم بيئة الاعمال الراهنة بالتكاملات الاقتصادية على مستوى العديد من الدول ، وهو ما تقره المنظمة العالمية للتجارة لما له من اسهام في تحرير التجارة و الاقتصاديات العالمية عموما .

أولا: العولمة و مسبباتها

١- مفهوم العولمة :

كلمة العولمة تعني جعل الموضوع المعني على مستوى عالمي ، وهي ترجمة للكلمة الانجليزية (Globalization) . التي تعني اتساع دائرة الموضوع لجميع مناطق الكون ، وهكذا فإن من ابرز سماتها " تحرير التجارة في السلع والخدمات والتدفق غير المقيد لرؤوس الاموال عبر الحدود .

٢- العولمة الاقتصادية :

هي مرحلة متقدمة تدير فيها الشركات اعمالها دون مراعاة للحدود الجغرافية او السيادة الوطنية ، فهي بذلك اوسع من مرحلة التدويل إذ تصير فيها السوق العالمية وحدة واحدة مفتوحة تتنافس فيها الاقتصاديات والمؤسسات دونما حواجز او قيود خاصة في ظل ثورة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والانترنت، فضلا عن قوانين وشروط الهيئات الدولية كالمنظمات العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي .

٣- المسببات الرئيسية للعولمة :

أ- تحرير التجارة ما بين الدول :

وهنا يمكن الاشارة تحديدا إلى :

- ✓ قيام اتفاقيات الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) عام ١٩٤٧م .
- ✓ قيام المنظمة العالمية للتجارة سنة ١٩٩٥م .
- ✓ الدور المحوري لبعض المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي في هذا المجال .

ب- ازدياد التكامل الاقتصادي :

التكامل الاقتصادي اوسع من تحرير التجارة لأنه يشمل تسهيل انتقال عناصر الانتاج بالإضافة إلى انتقال السلع كما قد يتضمن تنسيق السياسات بين الدول وربما توحيد العملة . والتكامل الاقتصادي يزيد التجارة بين الدول ويرشد الاستثمار ويعطي مجالا لمنو الشركات من خلال اقتصاديات الحجم .

ت- تحرير الاقتصاديات :

اي تحكيم قوى السوق وهو امر حديث ، حيث بدأ مع منتصف السبعينيات اتجاه جديد يرمي لتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحرير الاقتصاديات خاصة بالتزامن مع انهيار الشيوعية كتوجه اقتصادي ، وقد كان من نتائج ذلك الخصخصة ورفع القيود الحكومية في مختلف المجالات .

ث- التقنية :

ويتجلى تأثيرها في مسار العولمة من خلال ما يلي :

- ابتداع طرق الانتاج الشامل لتلبية حاجة اعداد متزايدة من المستهلكين في الداخل و الخارج (*عولمة الانتاج*).
- تحسين طرق المواصلات لنقل اعداد وكميات اكبر من الموارد والبشر لمسافات اطول وبطرق ارخص واسرع .
- تحسين وسائل نقل ومعالجة المعلومات وثورة الاتصالات ، للتحكم في الموارد والعمليات في اماكن مختلفة من العالم .

ج- الشركات متعدة الجنسيات :

إن هذه الشركات التي تعتبر كسبب ونتيجة للعولمة في نفس الوقت ، هي اكثر اهم قوة منفردة وراء التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي ، ويرجع ذلك اساسا لما يلي :

- ✓ تحكمها في نشاط اقتصادي في اكثر من قطر .
- ✓ قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول .
- ✓ مرونتها الجغرافية

ثانيا: المنظمة العالمية للتجارة

١- الدور المحوري للغات في تحرير التجارة :

سبقت الاشارة إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) التي تأسست سنة ١٩٧٤، وقد كانت تهدف الى إزالة التفرقة في التبادل التجاري وتحرير التجارة بين اعضائها ، ويتخذ نشاطها شكل دورات من الاجتماعات والمفاوضات الدورية التي تتم كل عدة سنوات تناقش فيها مواضيع مثل تخفيض التعريفة الجمركية وتقليل استخدام الحصص وتبني اجراءات تشجع التجارة بين الدول .

٢- المنظمة العالمية للتجارة :

هي امتداد لاتفاقيات الغات بحيث وافق المتعاقدون بمراكش في ابريل ١٩٩٤ (دورة الأرجواي) على تأسيس منظمة التجارة العالمية بحيث اصبح كل الاطراف المتعاقدة في الغات اعضاء في المنظمة . ظهرت رسميا في ١٩٩٥/٠١/٠١ . ومقرها بجنيف سويسرا.

٣- مهام المنظمة العالمية للتجارة :

تمثل مهامها في كونها :

- تعد منبر للتفاوض متعدد الاطراف لتحرير التجارة الخارجية .
- إدارة اجراءات تسوية النزاعات بين دول الاعضاء .
- ادارة استعراض آلية الاجراءات السياسية .
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكلائهما لتنسيق السياسات الاقتصادية العالمية .

٤- مبادئ منظمة التجارة العالمية :

أ- **مبدأ الدولة الاولى بالرعاية** :

أي ان تلتزم الدولة وتمنح لكل الدول الاعضاء في الاتفاقية (الدول المتعاقدة) اي تخفيض جمركي تمنحه لأي دولة شريكة لها في التجارة . على ان الاتفاقية تقر الاستثناء في ٣ حالات وهي :

- السلع المصنعة المستوردة من الدول النامية يمكن إعطاؤها افضلية مقارنة بالسلع المصنعة من الدول المتقدمة .
- الميزات الممنوحة بين دول أعضاء في تجمع اقتصادي كالمجموعة الاوربية مثلا ليس من الضروري أن تنطبق معاملة الاعضاء فيها على الدول غير الاعضاء في تلك المجموعة .
- الدول التي تفرق اعتباطياً ضد واردات دول او دولة معينة يمكن للدولة المتضررة حرمانها من معاملة (الدولة الاكثر رعاية) .

ب- **مبدا الشفافية** :

هي اي التزام الاعضاء بنشر جميع المعاملات المتعلقة بالممارسات والاجراءات والقواعد التي تمس التجارة بشكل اساسي ، ويدخل ضمن هذا الاطار عدم اللجوء الى الحواجز غير الجمركية لأنها غير شفافة .

ت- **مبدأ المعاملة الوطنية :**

اي ان يمنح المنتج الاجنبي نفس المعاملة الممنوحة للسلع المحلية على صعيد التداول والتسعير والضرائب والمواصفات .

ثالثا : التكامل الاقتصادي

١- تعريف التكامل الاقتصادي :

هو ان تقوم مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيا في العادة بزيادة ارتباطها اقتصاديا وذلك بفتح اسواقها امام بعضها وزيادة التعاون بينها ،وتوسيع نطاق السوق وزيادة فرصة الرفاهية .

٢- مزايا التكامل الاقتصادي :

- ☒ توفير الفرص التجارية المختلفة .
- ☒ زيادة الكفاءة الانتاجية .
- ☒ الاستفادة من اقتصاديات الحجم .
- ☒ زيادة الرفاهية وتحقيق النمو الاقتصادي .

٣- أشكال ومراحل التكامل الاقتصادي :

أ- منطقة التجارة الحرة :

هنا يقتصر التكامل على إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الاعضاء ، ولكل دولة الحرية في فرض رسوم او تخفيضها فيما بين تلك الدول واية دولة اخرى غير عضو في منطقة التجارة الحرة (مثال منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نافتا المكونة من الولايات .م.ا و كندا و المكسيك) .

ب- اتحاد جمركي :

يتعدى الامر هنا ازالة الرسوم الجمركية فيما بين الدول المعنية الى وجود اتحاد جمركي واحد في مواجهة دول العالم المتبقية ، فيكون لكل الدول الاعضاء رسوم جمركية موحدة (كحلف هضبة الاندي).

ت- السوق المشترك :

بالإضافة الى ازالة الحواجز التجارية فيما بينها ووجود اتحاد جمركي ، توافق الدول الاعضاء على السماح لعناصر الانتاج من عمالة ورأس مال بالانتقال بحرية بين الدول الاعضاء .

ث- اتحاد اقتصادي :

نفس صفات السوق المشتركة مع درجة عالية من التنسيق في السياسات الاقتصادية النقدية والمالية مع عدة قوانين مشتركة ومع خلق سلطة اتحادية كالبرلمان الاوربي ، وكذا توحيد العملة .

ج- تكامل اقتصادي وسياسي تام :

هنا تنشأ مؤسسات مشتركة جديدة كالبنك المركزي وتزيد سلطات المؤسسات المشتركة القائمة كالبرلمان و المحكمة الاتحادية وتتوحد الضرائب الى ان تصير المجموعة وكأنها دولة واحدة .

نهاية المحاضرة الثالثة

المحاضرة الرابعة

ميزان المدفوعات وأسعار صرف العملات

مقدمة

تولي الدول اهتمام خاص بتدفق تجارتها و ديونها الخارجية ، كما تهتم به وسائل الاعلام المختلفة وتنشر أخباره ليطلع الناس على الوضع الاقتصادي للدولة ومعرفة ما اذا كانت تعاني من عجز تجاري او اذا كانت بحاجة الى تعديل لميزان مدفوعاتها مع عدد من الدول الاخرى التي لها علاقة تجارية معها .

وتستعين الدول و المنظمات في مزاولتها لأعمالها الدولية بمجموعة من المفاهيم والادوات و التقنيات المالية والاقتصادية من ضمنها :

- **ميزان المدفوعات**
- **أسعار الصرف والعملات**

☒ يعتبر **ميزان المدفوعات** واحد من أكثر المؤشرات الاقتصادية التي يهتم بها رجال الاقتصاد و السياسة في البلد حيث يوفر الاحاطة الكاملة بعناصر التجارة و المعاملات الدولية .

☒ فميزان المدفوعات انعكاس لـ :

- ✓ قيم البضائع المصدرة و المستوردة .
- ✓ إيرادات الشركات الوطنية و شركات النقل والشحن الاجنبية ،
- ✓ إيرادات مواطني الدولة المقيمين بالخارج (حركة السياحة) ،
- ✓ الارباح الرأسمالية المحققة من الاستثمارات الخارجية ،
- ✓ كافة الايرادات القادمة من الخارج سواء كانت من افراد أو هيئات أو شركات خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة ،

اولا : تعريف ميزان المدفوعات :

١. مفهوم ميزان المدفوعات :

هو " بيان حسابي تسجل فيه قيم جميع التعاملات الاقتصادية من السلع و الخدمات و الهبات و المساعدات الاجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة الى ومن بلد ما ، خلال فترة معينة عادة سنة ".

- فميزان المدفوعات لأي دولة عبارة عن بيان حسابي لجميع المعاملات التجارية و الاقتصادية بينها و بين سائر دول العالم ، **وكل دولة تحتفظ بعلاقات تجارية مع دولة اخرى لها معها ميزان مدفوعات** يتم عليه القياس .
- إذا **حقق ميزان المدفوعات فائضا** لدولة معينة فنقول عنه انه يميل لصالح تلك الدولة على حساب الدولة الاخرى . وفي هذه الحالة يكون للدولة الاخرى **عجزا في ميزان مدفوعاتها**.

٢. آليات التسجيل في الحساب :

يجب الاشارة هنا أنه ، إذا أدى التعامل إلى :

- ✓ **كسب عملة اجنبية** فإن ذلك يدعى **رصيدا دائنا و يسجل كبند موجب (+) في الطرف الدائن** للحساب .
- ✓ اما إذا اشتمل التعامل على **إنفاق عملة أجنبية** فإن ذلك يدعى **رصيدا مدينا** ويسجل في **الطرف المدين كبند سالب (-)** .

وعلية ، ينقسم الحساب إلى جانبين أحدهما دائن و الاخر مدين :

- **الجانب الدائن** فيحتوي على المعاملات التي ينتج عندها **مدفوعات للبلد المعني من الدول الاخر (الصادرات)** .
- **اما الجانب المدين** يحتوي على المعاملات التي تنتج عندها **مدفوعات من البلد المعني إلى البلدان الاخرى (الواردات) .**

قاعدة : يتم تسجيل أية معاملات تترتب عنها :

- ✓ مقبوضات أ تحصيلات من الغير للبلد المعني في الجانب الدائن (صادرات).
- ✓ وتسجل أية مدفوعات للغير في الجانب المدين (واردات) .

ثانيا : مكونات ميزان المدفوعات :

يتكون ميزان المدفوعات من الحسابات التالية :

١. **الحساب الجاري**
٢. **حساب رأس المال** .
تمثل الفروق الاحصائية (مجموعة التعديلات في الميزان التجاري ، وميزان حساب رأس المال) .
٣. **حساب التسويات** (صافي الاحتياطات من الذهب و الاصول المتداولة الاخرى) .

١. **الحساب الجاري (المعاملات الجارية) :** يتكون من جزأين هما :

أ. **الميزان التجاري** : ويشمل التجارة المنظورة أي صادرات و واردات البلد من السلع .
ب. **ميزان التجارة غير المنظورة** : ويتكون من صادرات و واردات البلد المعني الخاصة بالخدمات كأجور النقل و الشحن و خدمات التأمين و السياحة الخارجية .

قاعدة : إذا زادت قيمة الصادرات عن الواردات نقول أن فائضا في الميزان ، وفي حالة العكس يكون لدينا عجز فيه .

٢. **حساب رأس المال (المعاملات الرأسمالية) :**

أ. **المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل :**

وهي التي تزيد مدتها عن السنة كالاستثمارات المباشرة و القروض طويلة الاجل وأقساط سدادها.

تسجل القروض الرأسمالية و الاستثمارات الاجنبية الاتية من الخارج وكذلك اقساط الديون الوطنية المستحقة على الخارج في الجانب الدائن .

ويحدث العكس في حالة القروض والاستثمارات المقدمة للخارج وكذلك سداد اقساط الدين لفائدة الخارج حيث تسجل كلها في الجانب المدين .

ب. **المعاملات الرأسمالية قصيرة الاجل** :

وهي التي تقل مدتها عن السنة على أن تتم بصورة تلقائية وذلك تمييزا لها عن المعاملات القصيرة التي تحدث بغرض تسوية العجز او الفائض في ميزان المدفوعات .

٣. **صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والاصول الثابتة :**

إن التوازن الحسابي هو عملية حتمية في ميزان المدفوعات يتم بواسطة التحركات في عناصر احتياطات الدولية التي تأخذ عدة اشكال :

- **رصيد الدولة من الذهب** لدى السلطات النقدية و ما تحتفظ به البنوك كأرصدة ،
- **رصد العملات الأجنبية و الودائع الجارية** التي تحتفظ بها السلطات النقدية الحكومية و البنوك التجارية الواقعة تحت رقابتها ،
- **الأصول الاجنبية قصيرة الاجل** مثال ذلك أذونات الخزانة الاجنبية و الاوراق التجارية التي بحوزة الدولة وهي التزامات على الحكومات و الشركات الاجنبية والمواطنين الاجانب .
- **الودائع التي تحتفظ بها السلطات و البنوك الاجنبية** لدى البنوك الوطنية .

ثالثا : الاختلال في ميزان المدفوعات

- **يحدث التوازن في ميزان المدفوعات** عندما تكون جميع العناصر المدينة في الحسابين الجاري و الرأسمالي مساوية لمجموع العناصر الدائنة فيهما .
- في هذه الحالة **لن نحتاج إلى تسوية** من خلال حساب الاحتياطات ، و **عندها نكون أمام توازن اقتصادي حقيقي** ، علما أن ذلك د يحدث بصفة تلقائية .
- أما **التوازن الحسابي** فهو الذي يتم بصفة مقصودة من خلال تحريك حساب التسويات .
- يمكن أن يكون **العجز في ميزان المدفوعات** مؤقتا و أسبابة ظرفية (جفاف ينتج عن انخفاض كبير في الصادرات) ، وإما أن يكون **العجز دائما (هيكليا) ويستمر لسنوات.**

➢ **كما يؤثر العجز في ميزان المدفوعات على الاعمال الدولية حيث أن :**

- ✓ عدم توازن ميزان المدفوعات يؤثر على **وفرة العملة الصعبة** التي تحتاجها الشركة الدولية (نقل أرباحها أو أعمال اخرى).
- ✓ عدم التوازن يؤدي الى **فرض قيود على الاستيراد** الامر الذي سيؤثر حتما على الشركات الدولية .

رابعا : اسعار صرف العملات

١. **سعر الصرف** : يتمثل سعر الصرف في **القيمة التي تبادل بها عملة بعملة اخرى** .

٢. **سوق الصرف :** هو السوق الذي تباع فيه العملات و تشترى . ويتكون من مجموعات من البنوك و الوسطاء و الهيئات الاخرى التي تعمل في سوق الصرف عن طريق الوساطة او المضاربة او المتاجرة في العملات الاجنبية (بنوك ، مكاتب صرافة ، افراد مصرح لهم . . .) ومن اشهر الاسواق العالمية للصرف الاجنبي اسواق نيويورك ، لندن ، طوكيو ، فرانكفورت .. الخ) .

٣. **وظائف سوق الصرف :** وتتمثل وظائف سوق الصرف في :

- ✓ نقل القوة الشرائية من طرف لأخر
- ✓ توفير فرصة حماية للمتعاملين من تقلبات العملات .
- ✓ السماح لهذه السوق بالموازنة و التحكم في الاوراق الاجنبية من خلال آليات السوق (العرض و الطلب) .

٤. **تحديد اسعار صرف العملات الأجنبية :**

يتمثل سعر الصرف في **القيمة التي تبادل بها عملة بعملة أخرى** ، **و يتحدد وفقا لقوانين العرض والطلب** ، غير أنه من وجهة النظر التاريخية مرة بعدة تطورات وهي :

أ. سعر الصرف على أساس قاعدة الذهب :

قبل الحرب العالمية الاولى ، كانت قيمة العملة تحدد بوزن معين من الذهب يمكن مبادلتها به ، **أي مبادلة الذهب بأي عملة كانت تتم بسعر ثابت هو السعر الأساسي ، مع تأثير السعر السوقي قليلا بالعرض والطلب** .

وقد **تتأثر العملية سلبا** إذا زادت واردات البلد المعني عن صادراته إذا تغط الصادرات كمية الذهب المدفوع مقابل الواردات .

ب. نظام قاعدة تبادل الذهب :

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، و انهيار البورصات سنة ١٩٢٥م وتدني الثقة ، انهار نظام قاعدة الذهب ، واستمر الوضع لما بعد قيام صندوق النقد الدولي بعد الحرب العالمية الثانية حيث نشأ نظام قاعدة مبادلة الذهب بالدولار الأمريكي كعملة وحيدة قابلة لذلك وبسعر ثابت (٣٥ دولار لأونصة الذهب الواحدة) ، وبموجب ذلك ألزمت كل دولة بتثبيت قيمة عملتها مقابل الدولار ، مع إمكانية تغييرها بمرونة ٢,٥% ارتفاعا أو انخفاضا .

ت. تعويم أسعار العملات :

في العام ١٩٧١م أعلنت الولايات المتحدة ، نتيجة عدم قدرتها على الوفاء ، أنها ستبيع الذهب فقط للبنوك المركزية للدول وليس للبنوك التجارية و المؤسسات المالية .

وأعقب ذلك فك ارتباط الذهب بالدولار ، و أصبحت بالتالي أسعار جميع العملات ، بما فيها الدولار ، **معومة أمام الذهب** ، وأصبح سعر كل عملة يتحدد صعودا و هبوطا على اساس العرض و الطلب في السوق .

وهكذا وصلنا الى مرحلة : **التحديد الحر لأسعار العملات الأجنبية** .

٥. طريقة تحديد أسعار العملات :

أ. نظرية تعادل القوى الشرائية

- تقوم هذه النظرية على فكرة أن قيمة العملة تتحدد أولا داخل بلدها ، وفقا لما تستطيع شراؤه من البضائع في السوق المحلي .
- فكلما زادت كمية البضاعة التي تشتريها مقابل وحدة النقد من السوق المحلي كلما زادت قيمة العملة في بلدها .
- وكلما زادت القوى الشرائية للعملة الوطنية في الداخل فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع قيمة ذات العملة في الخارج.

تزداد قيمة العملة بزيادة قوتها الشرائية .

قد تفيد هذه النظرية على المدى القصير وفي حالة السلع التي يمكننا نقلها من بلد إلى اخر في إطار التبادل التجاري الحر ،

بينما لا يمكننا تطبيقها على الكثير من السلع و الخدمات التي يتعذر نقلها (الاراضي ، الشقق ، الخدمات الصحية و التعليمية ، والتأمين .. الخ) بحكم أن هذا النوع من السلع غير قابل للتصدير ولا الاستيراد .

ب. مؤشر فيشر (Fisher) العالمي

قدم (*Fisher*) نظريته لتفسير استمرار تغير أسعار العملات و بموجب هذه النظرية فإن أسعار العملات تتحرك كاستجابة للتغير في أسعار الفوائد ، بمعنى أن **العملة التي تكون عوائدها أعلى تكون قيمتها تبعا لذلك أعلى .**

وعلية فإن أسعار العملات تتحدد على أساس سعر الفائدة على ودائع العملة في داخل البلد فتزيد مع زيادة سعر الفائدة وتقل مع تراجع سعر الفائدة .

تطبق معظم البنوك المركزية سياساتها النقدية على هذا الاساس حيث :

- ✓ يطبق سياسات متشددة للمحافظة على استقرار أسعار الصرف بغرض التحكم و السيطرة على اتجاهات أسعار الفائدة .
- ✓ يهدف البنك المركزي إلى منع معدلات التضخم باستخدام سعر الفائدة كأداة تساعده على تحديد كمية النقد المعروضة في السوق مقابل الطلب عليها

ت. نظرية الأرصدة

يتحدد سعر الصفر بناء على هذه النظرية وفقا لوضع ميزان المدفوعات .

- ➢ فالدولة التي تحقق فائض في ميزان المدفوعات فإن قيمة عملتها ترتفع .
- ➢ أما الدولة التي لديها عجز في ميزان المدفوعات فإن قيمة عملتها تنخفض تبعا لذلك .

إن وضع ميزان المدفوعات للدولة هو الذي يحدد قيمة عملتها .

٦. مخاطر تقلب أسعار الصرف

- ➢ إن لارتفاع و انخفاض أسعار الفائدة على الودائع المصرفية تأثيرا على أسعار العملة المحلية و أسعار الأسهم و السندات و غيرها من الاستثمارات .
- ➢ فارتفاع سعر الفائدة يؤدي الى انخفاض أسعار الأسهم و السندات في السوق ، (المستثمر العادي يبحث على العائد الاعلى و الاقل مخاطرة)
- ➢ ففي هذه الحالة سيفضل بيع ما لديه من الأسهم و السندات و وضع قيمتها كوديعة في احد البنوك التي تعطي سعر فائدة أعلى مما يمكن أن يحصل عليه من استثمار في الأسهم و السندات .

نهاية المحاضرة الرابعة

المحاضرة الخامسة

الاستثمار الأجنبي

(أنواعه ، نظرياته وسياساته).

أهداف لفصل

١- تعريف الطالب بمضمون الاستثمار الاجنبي .
٢- استيعاب الطالب لأنواع و أشكال الاستثمار الأجنبي .
٣- دور وأهمية الاستثمار الأجنبي كأداة للأعمال الدولية .
٤- إدراك الطالب للنظريات والسياسات الخاصة بالاستثمار الاجنبي .

مقدمة

لقد سبق لنا و أن أشرنا في الفصل الاول أن الاعمال الدولية تمارس من خلال أشكال مختلفة ،كما أشرنا أيضا أننا نجد ضمن هذه الاشكال ، الاستثمار الاجنبي Foreign Investment ان كان ذلك بشكل مباشر Direct Foreign Investment او غير مباشر Indirect Foreign Investment .

فتشكل الاستثمارات الاجنبية محور اهتمام كبير من طرف رجال الاعمال ، و الشركات ، والدول . ويتركز هذا الاهتمام حو التساؤلات الخاصة بـ :

- ✓ جدوى الاستثمار في الخارج و بالأخص في الدول النامية ؟
- ✓ الاسباب التي تدفع المنشآت والدول للاستثمار في الخارج ؟
- ✓ محددات هذا الاستثمار ؟
- ✓ اساليبه و سياساته ؟
- ✓ الآثار (الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ...الخ) التي تترتب عنه ؟

أولا : مفهوم وطبيعة الاستثمار الأجنبي

- نقصد بالاستثمار الأجنبي مجمل التدفقات المالية التي يقوم بها مستثمر في بلد غير البلد الام و يكون إما طويل أو قصير المدى .
- يتمثل الاستثمار الأجنبي دخول المنشأة في التعامل مع دولة أو شركة تتواجد في دولة اخرى (البلد المضيف) غير البلد الأم .
- قد ينتج عن الاستثمار الأجنبي المساهمة في إنشاء شركة بشكل انفرادي أو في شكل شراكة مع شركة خاصة او عامة في البلد المضيف (استثمار مباشر) ، و يبدو من خلال تملك لأصول رأس المال (أراضي ، معدات) والقيام بأنشطة مختلفة (الإنتاج ، التسويق ، التوزيع ، النقل .. الخ) في البلد المضيف .
- كما يمكن أن يقتصر على تدفقات مالية من البلد الأم إلى البلد المضيف (استثمار غير مباشر) . وفي هذه الحالة يكون الاستثمار الأجنبي في شكل تملك لأصول مالية (أسهم ، سندات لشركات أجنبية ... الخ) .

ثانيا : نظريات الاستثمار الأجنبي

١. الاستثمار الأجنبي و النظرية الاقتصادية التقليدية :

١) مدلول النظرية :

لم تهتم هذه النظرية كثيراً بالاستثمار الأجنبي وكانت ترى أنه مجرد تابع ومكمل للتجارة الخارجية .

فهي تفترض بالأساس استحالة انتقال عناصر الإنتاج ما بين الدول ، وعموما فإنه يمكننا تقديم محتواها وفق الخطوات التالية :

- **تفترض النظرية أن رأس المال والعمل عنصرين يمكن أن يعوض احدهما الآخر ، أي أنه إذا كان لدينا عجز في رأس المال فيمكن أن نعوضه بالعمل و العكس صحيح .**
- **أننا نستخدم رأس المال أكثر ما يمكن إذا كانت تكلفته منخفضة و نعوضه بالعمل إذا كانت تكلفته مرتفعة .**
- **اذا كان لدينا فائض في رأس المال فإننا نقوم بتصديره و استيراد عمالة عوضا عنه ،**
- **بما أن نقل رأس المال هو الاسهل بين جميع عناصر الانتاج فان وجود فائض منه يؤدي إلى قيام الاستثمار الخارجي حيث يبدأ راس المال في التدفق من بلد الوفرة الى بلد الندرة الى ان يتساوى العائد على الاستثمار في البلدين .**

تستخلص النظرية إلى أن عملية الاستثمار الاجنبي تبدأ و تنتهي من تلقاء نفسها و محركها الأساسي هو العائد على رأس المال .

٢) نقد النظرية :

وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات من ضمنها :

- ✓ **كان يمكن أن تكون هذه النظرية مقبولة عندما يتعلق الأمر بالاستثمار غير المباشر (مجرد شراء اوراق ماليه أو سندات وقروض مالية وبيعها) ، ولكن اليوم اصبح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر كبيرا .**
- ✓ **الاستثمار غير المباشر قصير و محدود و ذو حجم قليل مقارنه بالمباشر ، وهدفه الأساسي هو العائد ، أما الاستثمار المباشر فيشكل قرار أو التزاما طويل المدى لرأس المال و هو امتلاك لأصول ملموسة لا مجرد اوراق .**
- ✓ **لا تفرق النظرية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و بين مجرد تحركات لرأس المال ، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد انتقال الأموال بل هو كذلك انتقال لقدرات إدارية و معرفة و تقنية .**
- ✓ **لا تفسر النظرية تبادل الاستثمار ما بين البلدان ، فإذا كان هدف الاستثمار هو مجرد العائد فكيف نفسر حركة رؤوس الاموال في الاتجاهين و في نفس الوقت (مثال يخص انتقال رؤوس أموال من بريطانيا إلى المانيا و العكس) .**

٢. نظريات الاستثمار الأجنبي الحديثة

١) النظريات الاحتكارية :

اهتمت هذه النظرية بتفسير الأسباب التي تدفع بعض الشركات نحو الاستثمار في تركيبة السوق الذي تستأثر في شركة ما أو قلة من المنتجين الذين **يحتفظون بالميزة التنافسية** التي تمكنهم من السيطرة على إنتاج او بيع و توزيع السلعة (احتكار القلة) .

وتميز هذه النظرية بين ٠٣ أنواع من الاحتكار في السوق الدولي وهي :

أ. احتكار الشركة الأولى للسوق :

وتقوم النظرية على أن احقية تواجد المنشأة في السوق العالمي ترجع لكونها الأقدم في السوق بحيث تؤهلها الأقدمية في السوق المحلي لـ :

- ✓ **تحسين اسلوب إنتاجها**
- ✓ **تحقيق اسم و سمعة فيه**
- ✓ **لها ميزة تنافسية (بحكم الاقدمية و توفر الموارد .**

فيشكل الاستثمار الخارجي مرحلة تطور في نموها حيث تستمر الشركة في النمو إلى أن تجد بعد مرحلة معينة أن استمرار النمو يتطلب القيام بالأعمال الدولية (غزو الاسواق الخارجية) .

ب. نظرية القوة الاحتكارية :

تفترض النظرية أن ممارسة الأعمال الدولية في اسواق بعيدة عن البلد الأم هو نشاط تكاليفه (المادية و الاجتماعية و العاطفية) عالية ، و لا تجرؤ علية إلا الشركة التي تمتلك ميزة تنافسية قوية مثل :

- ✓ **التقنية المبتكرة**
- ✓ **اختراع أساليب عمل غير مسبوقة و غير معروفه من قبل**
- ✓ **تمتلك الانضباط و الكفاءة في إدارتها .**

وبغرض التغلب على العوائق السابقة (التكاليف) ، يتعين عليها مزج قدرتها في نسق تام حيث تصبح قادرة على :

- ➢ **تحقيق أرباح طائلة في السوق الأجنبية**
- ➢ **المحافظة على ميزتها المطلقة**
- ➢ **كما يمكنها أن تستهدف المنافسين الاخرين (ولو تعلق الأمر بوجود شركة قديمة في مركز قوي) .**
- ➢ **أن هذه النظرية تفترض أن الاستثمار الخارجي ناجم عن وجود خلل وتشوهات في تركيبة السوق تعيق المنافسة التامة لأن هذه الأخيرة (المنافسة التامة) لو توفرت فسوف تتاح الفرص و المعلومات للجميع .**

ت. نظرية سلوك رد الفعل :

وتقوم الأعمال على مراقبة المنافسين (ردود الأفعال من المنافسين) .
ويقوم مضمون هذه النظرية على ان الاستثمار الاجنبي يكون كردة فعل من شركة محلية على شركة أجنبية ، حيث تحاول الاول بالذهاب الى الخارج و القيام بالأعمال الدولية لمزاحمة الشركة الاجنبية في سوقها المحلي .

٢) نظرية دورة حياة المنتج :

- **تقوم هذه النظرية على أساس أن لكل سلعة دورة حياة من منذ وصولها الى السوق ، و تبدأ بالتقديم ، مرورا بالتطور ثم النضوج و تنتهي لتدهور و الزوال .**
- **كما تفترض النظرية أن تحتفظ الدولة المنتجة للسلعة بميزة تنافسية فريدة ، و عندما تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج تفتقد لميزتها المطلقة من خلال التبادل التجاري وقد تصبح في الكثير من الأحيان هي مستوردة لهذه السلعة .**

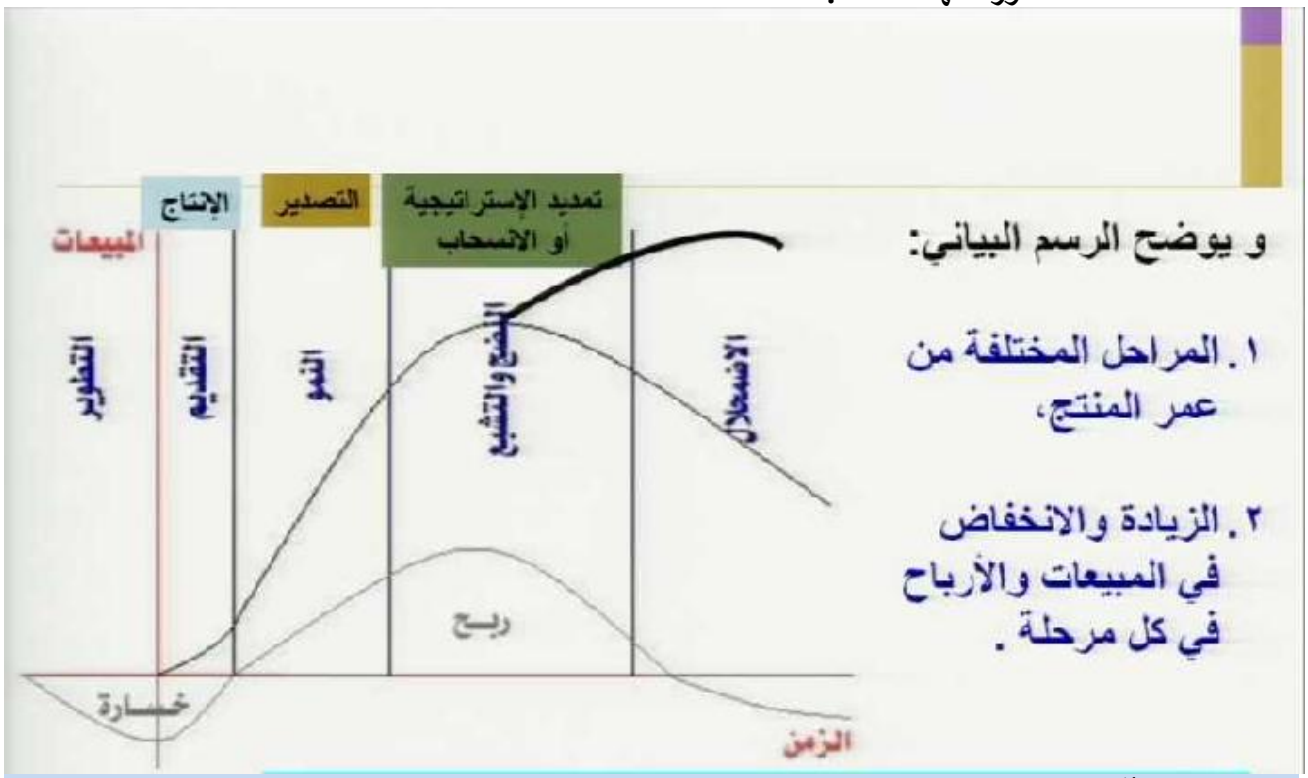

يعبر المحور الأفقي عن الزمن ، والمحور العمودي عن المبيعات والارباح

- وفقا لـ: ***Vernon*** فإن سلوك بعض السلع سريعة الاستهلاك في السوق يختلف عن تلك السلع المعمرة بطيئة الاستهلاك. فسرعة الاستهلاك تتزامن مع سرعة الاختراعات والابتكارات للسلع الجديدة وعليه فإنها لا تصل إلى مرحلة انخفاض التكاليف و التوسع في الإنتاج الكبير و فتح فروع في الأسواق الدولية(السلع الإلكترونية والغذائية-تغير الأذواق).
- أما السلع الاستهلاكية المعمرة و السلع الصناعية، فإن سلوكها ينسجم مع مضمون النظرية.

ولكي نفهم مضمون النظرية علينا أن نستعرض المراحل التي تمر بها السلعة وهي على النحو التالي :

أ) مرحلة الظهور (الإنتاج و البيع في السوق المحلي) :

هنا الإنتاج يأتي كاستجابة للطلب المحلي ، ويكون التوسع في الإنتاج في البداية صعبا لأن ظروف الإنتاج و أساليبه لا تسمح بالإنتاج الوفير أو باقتصاديات الحجم ، كما ترى النظرية أن الابتكارات الجديدة غالبا ما تبدأ بأسواق الدول الغنية . فيكون الإنتاج مخصصا للاستهلاك المحلي (أي داخل البلد الأم) .

ب) مرحلة النمو (التصدير) :

إذا نجحت السلعة في تلبية و مقابلة متطلبات المستهلكين في السوق المحلية سوف تعمل الشركة إلى تطور أساليبها الإنتاجية بغية استغلال ميزة امتلاك السلعة ، فتقوم برفع كفاءتها الإنتاجية (منتوج نمطي) وتحقيق اقتصاديات الحجم لذا سيتم :

- ✓ تخفيض التكاليف و الاستفادة من الاسعار المرتفعة
- ✓ الاستجابة للطلب المتنامي على السلعة في الداخل
- ✓ الشروع في التصدير كنتيجة لتلبية احتياجات السوق المحلي و استغلال الفرص في السوق الأجنبي لتحقيق المنو و التوسع وكذا تحقيق عوائد على استثماراتها .

ت) مرحلة النضج و الاستثمار :

يفترض في هذه المرحلة و كاستجابة لدخول المنافسين (عددهم قليل) أن تعمل الشركة على :

- ✓ **تعزيز مكانتها في السوق (الداخلي و الخارجي) و المحافظة على مبيعاتها و أرباحها .**
- ✓ **الشروع في التصنيع بالبلدان المستوردة خاصة الغنية منها (إعادة التوطين) ، لمواجهة المنافسين الجدد بهذه البلدان على اعتبار أن بلدانهم ستضع حواجز للدخول امام الشركة أو لمراجعة ظروف السوق المحلي بشكل عام .**
- ✓ **تقوم بتطوير استراتيجية المزيج التسويقي التي تمكنها من الاحتفاظ بميزتها و مركزها في السوق و ذلك من خلال :**
  - **تحسين و تطوير السلعة للمحافظة على الميزة التنافسية**
  - **تكثيف التوزيع و التقرب أكثر بالمستهلك الأجنبي (الامدادات)**
  - **التموقع Positioning (القيام بالترويج المكثف لإبراز ميزتها و بالتالي خلق الصورة الذهنية بخصوص جودة السلعة (تفاديا للتقليد)**
  - **التركيز على السعر (تخفيض الاسعار)**
  - **تنشيط المبيعات للتخلص من المخزون**

ث) مرحلة الانحدار و التدهور :

تتميز هذه المرحلة بانخفاض مبيعات الشركة صاحبة السلعة ، بفعل ظهور منافسون جدد (المنافسة الحادة) ليس فقط من الدول الغنية و إنما من الدول الفقيرة .

وبناء على هذا يكون تصرف الشركة وفق للحالتين التاليتين :

- ❖ **اما التحضير للانسحاب من السوق .**
- ❖ **تمديد استراتيجيتها (التحسين المستمر و تطوير منتجات جديدة) ، إعادة النظر في استراتيجية المزيج التسويقي) .**

إن هذه النظرية و إن اثبتت صحتها فيما يتعلق ببعض السلع (كالصناعية و المعمرة) إلا أنها تبقى عاجزة عن تفسير الاستثمار في كثير من السلع الاخرى . (مثل السلع التموينية ..الخ)

ثالثا : لماذا تستثمر الشركات في الخارج ؟

- يوفر تعدد الأسواق الدولية فرصا كبيرة للشركات التي تمارس من خلالها أعمالها الدولية .
- كما خلقت الظروف و المغيرات السياسية ، و فتح أسواق جديدة للمستهلكين و الاتفاقات التجارية ، حوافز كبيرة لم تكن متاحة من قبل للشركات المحلية .
- وفر التقدم التكنولوجي ظروفا اخرى للاستفادة من :
  - ✓ اقتصاديات حجم الإنتاج الكبير من تخفيض في تكاليف الإنتاج .
  - ✓ ارتفاع في مستوى الجودة والقدرة على المنافسة

وقد أدت كل هذه المتغيرات إلى ظهور منافسين من الدول النامية قادرين على الانتاج بتكاليف اقل و أسرع و أفضل (كوريا ، ماليزيا ، الهند ...) واستطاعت أن تنافس الشركات من الدول الغربية .

فبناء على هذا توجد العديد من الأسباب التي دفعت الشركات نحو الاستثمار الاجنبي منها ما هو مباشر و منها ما هو غير مباشر كما هو مبين في التالي :

الاسباب غير المباشرة

١) بروز النزعة الجماعية

في البداية كان التعاملات بين البلدان ثنائية مما أدى إلى عرقلة التعامل بوجود طرف ثالث .
لكن في أعقاب الحرب العالمية الثانية و خاصة مع بروز اتفاقيات القات (GATT) و تعزيز الاتفاقيات الجامعية الدولية أخذت النزعة الجماعية تتعزز شيئاً فشيأً و بشكل ادى إلى انفتاح الحدود أمام الاستثمارات الخارجية .

٢) زيادة المبيعات و الأرباح

٣) الحصول على حصة في السوق الدولية

٤) الاستفادة من الانتاج الزائد

٥) تخفيف الاعتماد على السوق المحلي

٦) تقوية القدرة التنافسية

٧) الحوافز الحكومية (كثير من الحكومات تقدم حوافز لجلب الاستثمارات حتى تستطيع تنفيذ خططها الانمائية و تخفيض العجز في ميزان مدفوعاتها) .

الاسباب المباشرة

١) تجنب الحواجز الجمركية و الرسوم و الضرائب

لتفادي الحواجز الجمركية ذات الطبيعة المختلفة تفكر الكثير من الشركات في التواجد فعليا من خلال الاستثمار الخارجي المباشر .

٢) تقليل من تكاليف الانتاج

تلجأ بعض الشركات إلى إقامة استثمارات لها في بلدان اجنبية سعيا وراء تقليص تكاليف الإنتاج (وجود عمالة رخيصة و سهلة التدريب أو هروبا من تكاليف الشحن و التخزين .. الخ).

٣) ضمان التزود بالمواد الخام أو السلع الوسيطة

هنا تجد شركة ما أن تزودها باحتياجاتها من المواد الخام أو السلع الوسطية لم يعد متصلا أو منتظماً في البلد المصدر تكون قد عجزت عن إمداد زبائنها الخارجيين لأسباب إدارية أو مالية تقود الى توقف عملياتها .

٤) تعزيز القوة التنافسية و التسويقية

بحيث يظهر للشركة أن تعزيز قوتها التنافسية و التسويقية مرهون بتواجدها الفعلي كمستثمر في الخارج ، فتلجأ الى ذلك .

رابعا : محددات الاستثمار

١. حجم ونمو السوق

وهذا سواء بالنسبة لدول المتقدمة أو النامية . ففيما يركز المستثمرون على المؤشر الكلي (الناتج المحلي الاجمالي والدخل) في الدول المتقدمة المستثمرين يركزون على متوسط نصيب الفرد و معد نمو الدخل في نظرتهم للدول النامية و هذا على اعتبار أن كثافة السكان قد تضلل الأرقام المعلقة بالدخل بحيث تضخم الدخل الكلي و تعطي صورة مضللة لحجم السوق .

٢. الاستقرار السياسي

المستثمر الخارجي يركز عادة على اهمية هذه النقطة و تحديدا بالنسبة للبلدان النامية .

٣. البني الهيكلية .

وهذا الأمر يطرح إشكالية لدى المستثمر بالنسبة للدول النامية دون المتقدمة .

٤. متغيرات السياسات

وهو تحديد المغيرات المعلقة بالسياسة الاقتصادية ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من ذلك مثلا مدى سماحها بتملك الأجانب للأعمال ، تحويل الأموال ، الضرائب ، سياسات الدعم المتبعة .

خامسا : طرق دخول الأسواق الدولية

- بشكل عام ، يوجد أمام الشركة خياران اساسيان هما : التصدير او التواجد بالخارج من خلال الأشكال المعروفة .

١. خيار التصدير للخارج :

وهذا الخيار بدورة يطرح خيارين أساسيين هما:

١) **التصدير المباشر** :

هو أن تقوم الشركة المنتجة بعملية التصدير بنفسها وهنا تقع المسؤولية على عاتقها ، حيث تدار وتنفذ نشاطات التصدير من قبل جهة غير مستقلة تنظيميا عن الشركة .

٢) **التصدير غير المباشر** :

بموجب هذا الشكل تلجأ إلى غيرها من الشركات و الوكلاء الذين يقومون بالعملية بدلا عنها و يتحملون الجزء الموكل إليهم من المسؤولية في هذا الشأن ، علما أن الاختيار بين الخيارين يبنى على اساس معايير تلعب فيها الخبرة و التحليل دورا بارزا .

٢. الانتاج في الاسواق الدولية

- ومن اهم أشكال الانتاج بالخارج لدينا:
  - ✓ الاستثمار المشترك
  - ✓ الترخيص
  - ✓ الإنتاج في السوق الأجنبي .

المحاضرة السادسة

بيئة الاعمال الدولية ١ : (السياسية ، القانونية ، الاجتماعية)

اهداف الفصل :

١. تعريف الطالب بمفهوم و مضمون المخاطرة .
٢. أهمية دارسة بيئة الأعمال الدولية .
٣. استيعاب الطالب لأبعاد الأعمال الدولية و لأنواع و أشكال المخاطر المترتبة عنها .
٤. ادراك الطالب للأثار التي تحدثها المخاطر على الاعمال الدولية .

مقدمة

تعتبر منظمات الاعمال :

- ✓ أنظمة اجتماعية .
- ✓ تنشيط وسط بيئة معينة .
- ✓ أنظمة مفتوحة على بيئة خارجية تضم متغيرات توجه سلوكها .
- ✓ المنظمات تتأثر و تؤثر في البيئة التي تنشط فيها
- ✓ معرفة البيئة عنصر اساسي لاستمرارية المنظمة و نجاحها .

التعرف على البيئة و التكيف معها يعد أمرا ضروريا لنجاح المنظمة

يتعين على منشأة الأعمال أن تراعي متطلبات بيئة الاعمال الدولية ، كونها تعمل في ظروف مملوءة بالمخاطر ، وتختلف عن تلك التي اعتادت العمل فيها .

- ➢ **ظروف تتسم بعد التأكد ، التعارض .** (حالة عدم التأكد و حالة التعارض)
- ➢ **لا تتمكن في كل الاحوال التعامل معها كونها تخرج عن سيطرتها .**
- ➢ **يجب عليها العمل على تحقيق الانسجام و التأقلم المطلوب للاستمرار في أعمالها .**

اولا : مفهوم بيئة الاعمال

☒ **كل ما يحيط بالمنظمة (أي يقع خارجها) و يؤثر فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، أي مجموعة من المتغيرات (العناصر) التي تحيط بالمنشأة و تؤثر في مسارها الاستراتيجي و يندرج ضمن هذا الاطار :**

- ➢ **البيئة الخاصة أو التنافسية**
- ➢ **البيئة الخارجية الكلية**

و تستمد دراسة بيئة الأعمال الدولية أهميتها من المخاطر و الفرص التي تحتوي عليها

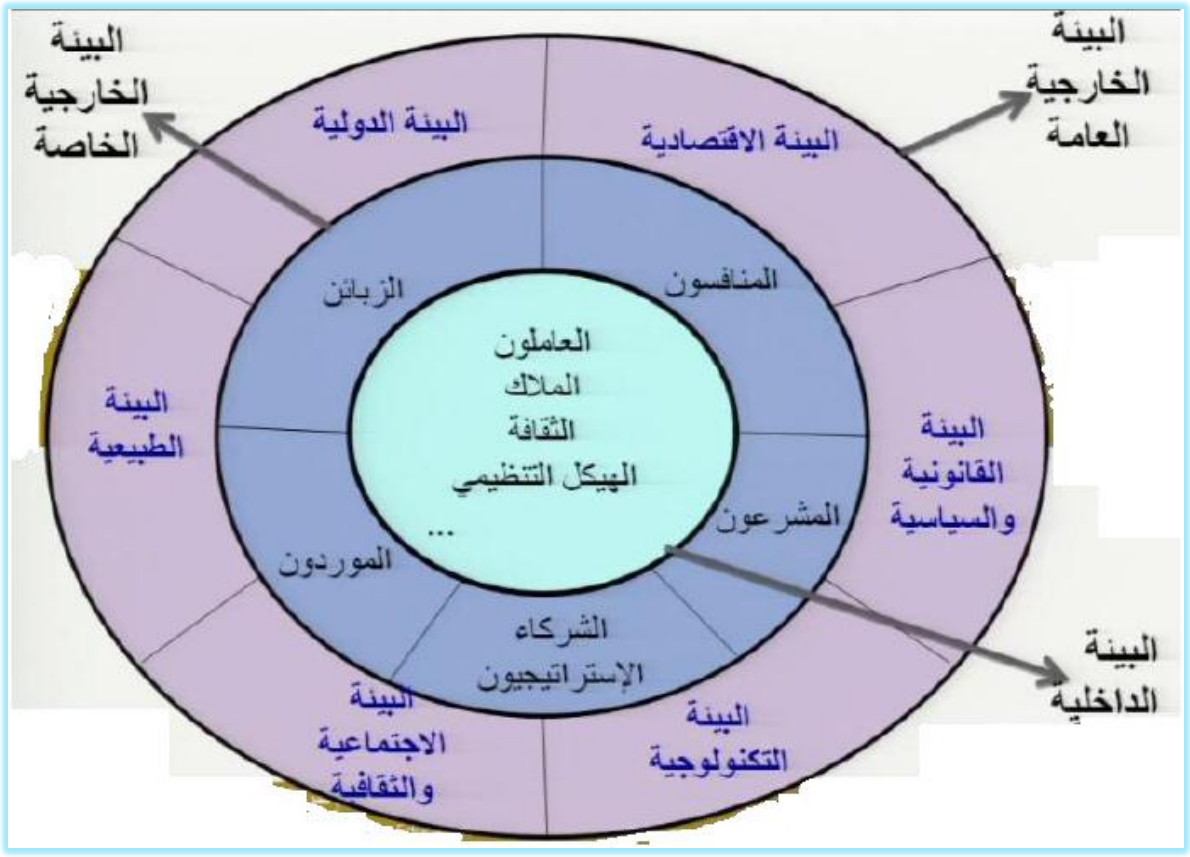
البيئة الخارجية الخاصة
البيئة الدولية
البيئة الاقتصادية
البيئة الخارجية العامة
الزبائن
المنافسون
العاملون
الملاك
الثقافة
الهيكل التنظيمي
...
البيئة الطبيعية
البيئة القانونية والسياسية
الموردون
المشرعون
الشركاء الإستراتيجيون
البيئة الداخلية
البيئة الاجتماعية والثقافية
البيئة التكنولوجية

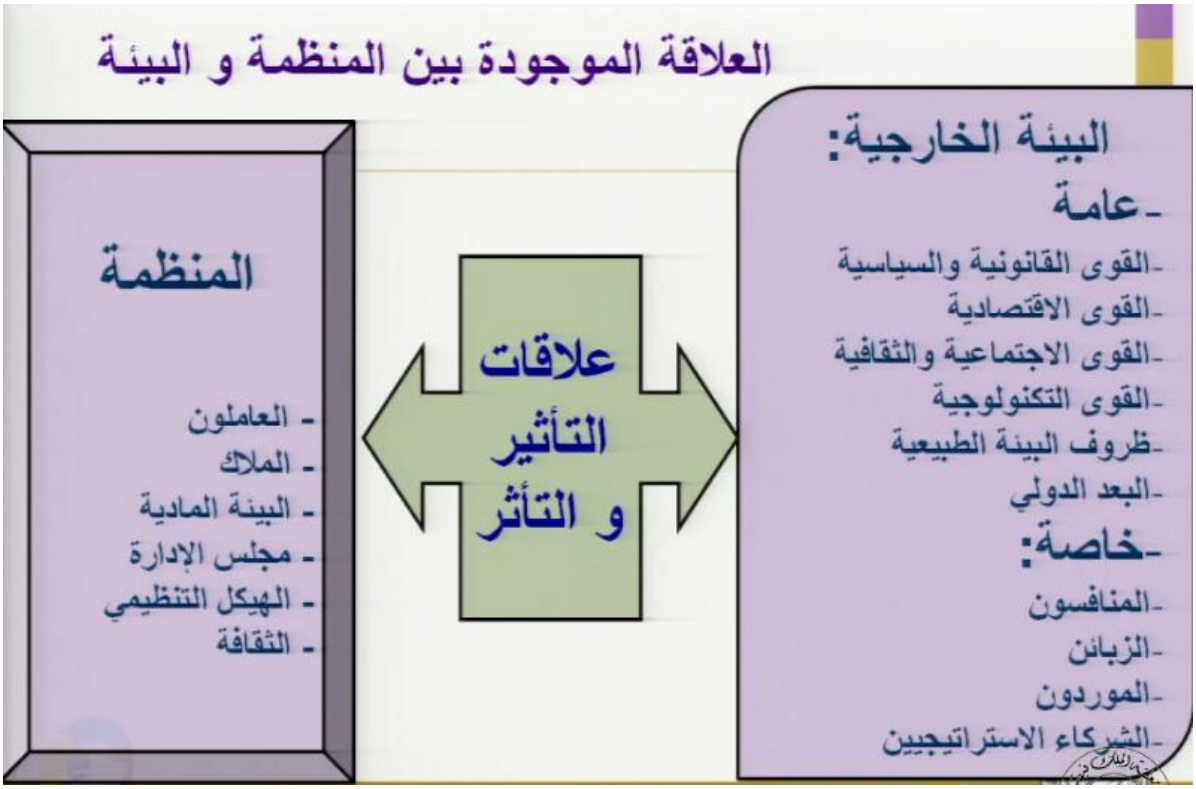
العلاقة الموجودة بين المنظمة و البيئة
البيئة الخارجية:
-عامة
-القوى القانونية والسياسية
-القوى الاقتصادية
-القوى الاجتماعية والثقافية
-القوى التكنولوجية
-ظروف البيئة الطبيعية
-البعد الدولي
-خاصة:
-المنافسون
-الزبائن
-الموردون
-الشركاء الاستراتيجيين
علاقات التأثير و التأثر
المنظمة
- العاملون
- الملاك
- البيئة المادية
- مجلس الإدارة
- الهيكل التنظيمي
- الثقافة

١. البيئة الخارجية الخاصة :

تدعى أيضا البيئة التنافسية ، وتضم مختلف العناصر التي تدفع خارج حدود و سيطرة المنظمة و التي تؤثر على المنظمة بشكل مباشر (البلد المضيف) .

- ✓ **الزبائن : هم الافراد الذين يستهلكون سلع و خدمات المنظمة .**
- ✓ **المنافسون : وهم جميع المنظمات التي تنافس المنظمة بغية الحصول على الموارد أو الزبائن .**
- ✓ **الموردون : المنظمات التي توفر الموارد المادية أو البشرية .**
- ✓ **الممولون : كل جهة توفر الأموال للمنظمة ، البنوك ، المؤسسات المالية .**

٢. البيئة الخارجية العامة (General Environment)

وتضم مختلف المغيرات الخارجية التي تقع خارج حدود وسيطرة المنظمة والتي تؤثر على المنظمة بشكل غير مباشر (البلد المضيف)، و تشمل الآتي :

- **العوامل السياسية و القانونية :** القوانين ، التشريعات ، نظام الحكم ، .
- **العوامل الاقتصادية :** الوضع الاقتصادي ، التضخم ، السياسات المالية و النقدية (سعر الفائدة ، سعر الصرف ، العملات الاجنبية ... الخ)
- **العوامل الاجتماعية و الثقافية :** الاعراف ، العادات و القيم الاجتماعية ، التعليم ، تطور السكان ،
- **العوامل التكنولوجية :** بائع التكنولوجيا ، شروط التطوير و الحصول عليها .
- **العوامل الإيكولوجية:** المحافظة على البيئة ، جماعات الضغط ، المسؤولية الاجتماعية ، أخلاقيات الأعمال .. الخ .

ابعاد بيئة الاعمال الدولية

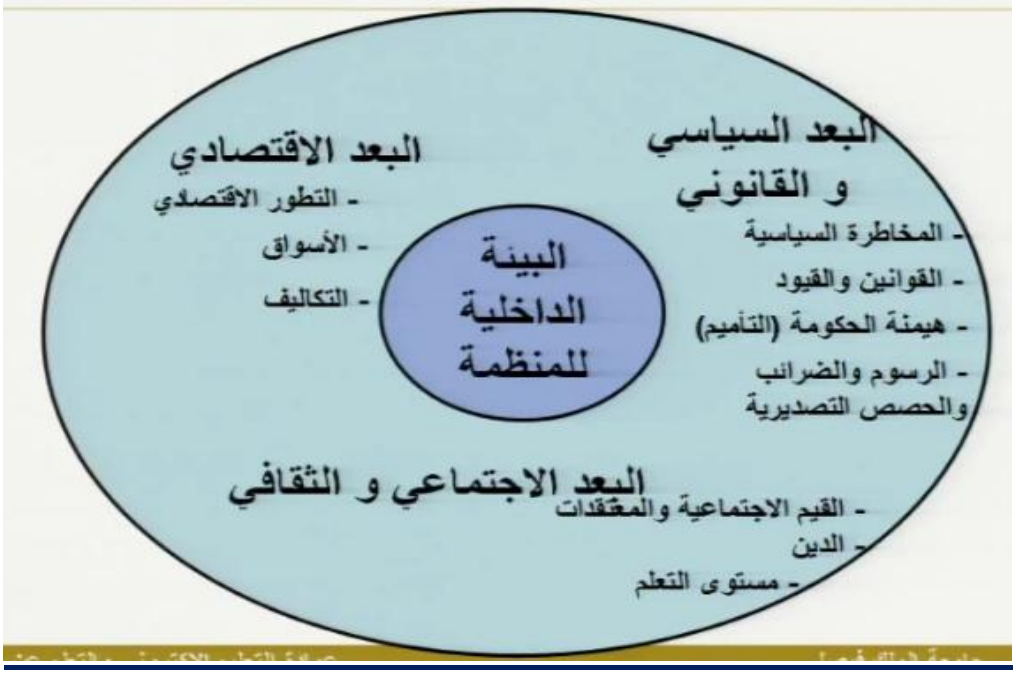

ويجب الاشارة هنا أن أبعاد بيئة الاعمال الدولية تمثل مجموعة من الفرص والتحديات التي يجب مراعاتها و التعامل معها ، فلا بد من فهم مجموعة من المخاطر قد يواجه منشاة الاعمال التي تعمل في بيئة دولية . و وفقا للشكل الذي ادرجناه في بداية المحاضرة ، يمكننا اعتبار :

- البعد الساسي و القانوني بمثابة خطر البلد ،
- البعد الاقتصادي بمثابة خطر تجاري و خطر مالي ،
- البعد الاجتماعي بمثابة خطر اجتماعي .

ثانيا : البيئة السياسية و القانونية

١. مكونات البيئة السياسية :

١) النظام الاقتصادي و القانوني : أي فلسفة الدولة الاقتصادية (هل تتبع نظاما حرا أم نظاما التخطيط المركزي مثلا)
٢) وحدة الشعور الوطني : مدى تنامي النزعة القومية بالبلد المعني .
٣) مدى الاستقرار السياسي : كلما كان هناك استقرار سياسي كلما أثر ذلك على الازدهار .
٤) مدى تدخل الدولة و تحكمها : (المصادرة ، و التأميم ، تحديد الأسعار ، الحد من الواردات) .

٢. المخاطر السياسية :

نميز ما بين نوعين للمخاطر السياسية دوليا ،هما :

١) مخاطر عامة : وهي المخاطر التي قد تتعرض إليها جميع الشركات بدون استثناء .
٢) مخاطر خاصة : وهي التي تواجه صناعة معينة أو شركة ما او مشروعا بعينة .

وتنقسم المخاطر الخاصة الى :

- ✓ مخاطر تؤثر على الملكية : وقد تؤثر على جزء منها او تؤثر عليها كلها ،
- ✓ مخاطر تؤثر على العمليات : وهي التي تمس بالعائد على الاستثمار و التدفق النقدي ، وهذا النوع هو النوع الغالب فيما يتعلق بمخاطر العمليات ، مثال ذلك (فرض تشغيل عدد معين من العمالة المحلية ، تحديد الاسعار) .

٣. تعارض الأهداف بين المنشأة الدولية و الدولة المضيفة :

أ- تعارض المصالح في المجال الاقتصادي :

حيث أن هدف الحكومات في هذا المجال هو التنمية و زيادة النمو الاقتصادي و تحقيق الاستقرار في الأسعار ، في ميزان المدفوعات ، العمالة ، وهنا قد تتعارض مع توجهات المؤسسة الدولية و ذلك في :

١) مجال السياسات النقدية :
و التعارض قد ينجم عن عدة أمور (تهريب الأموال من بعض الشركات ، تحويل الأرباح ، التمويل عبر الشركة الأم بالخارج في حالة فرض الدولة قيود على التمويل ....)
٢) السياسات المالية :
وهي السياسة الخاصة بالإنفاق و الايراد الحكوميين فالضرائب و الإعفاءات الضريبية تؤثر على الإيرادات ، فضلا عن أن تواجد الشركات في بعض المناطق قد يشكل عبئا على الدولة من حيث توفير التجهيزات و المرافق .

٣) أسعار العملات و موازين المدفوعات :
عند العجز تلجأ الدولة إلى تخفيض الواردات و تشجيع الصادرات و قد تلجأ الى تخفيض عملتها المحلية مما قد لا يتلاءم و مصالح هذه الشركات ،
٤) السياسة الحمائية الظاهرة و المقيدة ،
٥) سياسات التنمية الاقتصادية .

ب- تعارض المصالح في مجالات غير اقتصادية :

هناك الكثير من المأخذ التي ينظر من خلالها البعض إلى الشركات المتعددة الجنسيات من حيث تعارض المصالح في مجالات غير اقتصادية منها على سبيل المثال (استعمار اقتصادي ، استخدام تقنية غير ملائمة للدولة ، شؤون الإرث الثقافي و الديني ، أثرها على الامن القومي و السياسة الخارجية ، اتهامات اخرى كالتهرب الضريبي . . .).

٤. القوانين التي تخضع لها الشركات .م.ج :

في الوقت الذي لا توجد فيه هيئة عالمية للتحكيم في النزاعات التجارية و الاستثمارية ، فإن عادة ما يتفق المتنازعون على فض نزاعاتهم عن طريق احد النظم القانونية التالية :

١) القانون الدولي؛
٢) قوانين البلد الأم ؛
٣) قوانين البلد المضيف ؛

٥. استراتيجيات درء المخاطر:

- استراتيجيات درء المخاطر يمكن ان تتخذ على مستوى ثلاثة مراحل هي :

أ- الاجراءات المتخذة قبل الدخول للبلد :

- التفاوض المسبق ؛
- التأمين ضد المخاطر ؛

ب- إجراءات عند بدء و أثناء العمليات :

وهنا يكون الأساس هو التمسك بالاتفاقيات وعدم التنازل عن الحقوق مع اللجوء لإجراءات التحكيم الدولية المعروفة في حالة النزاع .

ت- الإجراءات البعدية :

وهنا يتعين التخطيط المسبق لما قد يحدث من طوارئ .

ثانيا : البيئة الثقافية الاجتماعية

١. العناصر الفيزيقية :

ويدرس ضمن إطارها جملة الخصائص الفيزيقية (الطبيعية) لسكان البلد المعني و مالها من تأثير على الأعمال الدولية وكذا على سلوك و مزاج البشر ، ويمكن تقسيمها إلى :

- ✓ خصائص الطقس و المناخ ؛
- ✓ الخصائص الجسدية و المظهر الخارجي للسكان ؛
- ✓ الثقافة المادية ، التي تمثل كل شيء صنعة الانسان بما في ذلك البنى الهيكلية لتأثيرها على سلوك الناس و أذواقهم و كونها مرأة عاكسة لقيمهم (العمارة ، التنقية ، الفنون ...) .

٢. العناصر الديمغرافية :

ويتعلق الأمر بجملة الجوانب السكانية ذات الأثر الواضح على مجال الأعمال الدولية و خصوصيات كل بلد ضمن ذلك ، و يتمثل اهمها فيما يلي :

- ✓ **معدل نمو السكان ؛**
- ✓ **حجم الاسرة ؛**
- ✓ **التعليم ؛**
- ✓ **العلاقات الأسرية ؛**
- ✓ **القضايا المعلقة بتمركز السكان (المدن ، خارج المدن) .**

٣. العناصر السلوكية :

ويتعلق بجوانب تخص قضايا القيم و العقيدة و النظرة العامة للأشياء ويمكن الإشارة ضمن هذا الإطار الى ما يلي :

- ✓ **الانتماء إلى الجماعات (عرقية ، قبيلة ، عشيرة ، دينية ...) حسب طبيعة كل مجتمع ؛**
- ✓ **النظرة إلى العمل ؛**
- ✓ **أهمية نوع المهنة ؛**
- ✓ **النظم الاجتماعية كقواعد موجهة لسلوك الأفراد ؛**
- ✓ **اللغة و التواصل .**

نهاية المحاضرة السادسة